

وهو غلط من غيره فلا يقاس به وبأسناده إلى الغافل الموطون
رجل أو امرأة فلا كفارة عليه كما نقل ابن الرقعة الإفتاء عليه
في الرجل وبه رمضان غيره وكذا ونذر وقطوع لومرود النخري
رمضان وهو محتقن بفضائل لا يشركه فيها غيره وبالعام وما
بحده الناسي والجاهل لغرب أسلامه أو نحوه والمكره لعدم بلان
صومهم ومن لا يعتقد أنه في صوم كان اكل ناسيا وظن أن
افطر بذلك ثم وطئ أو طئ بقا الليل فوطئ فمات بها أو مولى
شبهة كما فرز في نبيمة الترخن أو بدونها لأن الأفتاء لم يراج
في صير شبهة في دور الكفارة وبالفتوح الوطي فيما دون الفجر لما
سبق في غير الوطي ولو طئ غروب الشمس فجامع فيان خلافة
في التهذيب وغيره أنه لا كفارة لأنها تسقط بالشبهة قال
الشيخان وهذا ينبغي أن يكون مفرعا على جواز الأفتاء للماله هذه
والافتقار الكفارة وقابضها المذكور يعني وهو أفساد صوم
يوم من رمضان بجماع أشم به بسبب الصوم ولا يشبهه ولا ينبغي
أن يكون مرادها بالظن ما ينشأ عن الاجتهاد لأنه الذي ذكره
للخلاف في كونه مجوزا للأفتاء بخلاف الظن من غير اجتهاد فهو
كالشك لكن نقل غيرهما عن التهذيب وغيره ونقله في شرح
المهذب عن الأصحاب عدم الوجوب فيها لو شك في دخول الليل
في جامع ثم تبين أنه جامع بها لأن الكفارة تسقط بالشبهة
ويشكل عليه أنه خلاف في تحريم الأفتاء مع الشك فابن الشبهة
المستقلة سيما العالم بالتحريم الذي له بخلاف الظن بالاجتهاد فإنه
مبيح على الصحيح فيكون شبهة دافعة للكفارة عند تبين خلافه

١٩١ اللهم الآن بربيه وبالشك الظن الحاصل بالاجتهاد ولو حدث
بعد الوطي هتونا أو موت سقطت الكفارة لتبين أنه لم يكن في صوم
لما فاة ذلك له أو سفرا أو مرض أو غيبا أو ارتداد فلا وإن اتصل
المرض بالموت وإن لم يجب قضا وهي عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد
فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا
أو فقيرا وهي الشيخان عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال
جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت
قال وما أهلك قال وقعت علي امرأة في رمضان قال هل تجد
ما تعتق به رقبة قال لا قال تستطع أن تصوم شهرين متتابعين
قال لا قال هل تجد أن تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال علي أفتر
من أوائس ما بين لايتها أهل بيت أجوح إليه الله منا فضحك النبي
صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال اذهب فاطعمه أهلك في
رواية للبخاري فاعتق رقبة فصم شهرين فاطعم ستين بلغظ الأمر في
رواية لابي داود فأتى بعرق فيه ثم قدر خمسة عشر صلعا قال البيهقي
وهو أصح من رواية فيه عشرون صلعا وقد رجحنا عادة الأصحاب بالاعتقاد
هنا في الكفارة علي ما ورد في الحديث واستيفاء الكلام عليها في الظاهر
وستفتدي بهم إن شاء الله تعالى فلو عجز عن الأطعام استعقت
في ذمته وإن كانت تستحب لأن همق أسعق الله تعالى المالبة إذا عجز
عنها وقت وجوبها فإن كانت لا بسبب من العبد كزكاة الفطر لم تستعد
في ذمته وإن كانت بسبب منه استعقت في ذمته سواء كانت على وجه

بعين

بغيره